مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦/ العدد ٧

جلال طالباني ونشاطه السياسي ١٩٣٣ – ٢٠١٧

م.م سناء منشد عبطان

كلية القانون ، جامعة المثنى ، المثنى ، العراق

sana.munshid@mu.edu.iq

الكلمات المفتاحية: جلال طالباني ، السيرة الذاتية ، الدور السياسي ، العلاقات الخارجية ، الاتفاقية الأمنية .

كيفية اقتباس البحث

عبطان، سناء منشد، جلال طالباني ونشاطه السياسي ١٩٣٣ – ٢٠١٧، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تموز ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٧ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Jalal Talabani and his political role 1933 – 2017

Asst. Lect. Sanaa Munshed Abtan
College of Law, Al-Muthanna University, Al-Muthanna, Iraq
sana.munshid@mu.edu.iq

Keywords : Jalal Talabani, biography, political role, foreign relations, security agreement ,

How To Cite This Article
Abtan, . Sanaa Munshed , Jalal Talabani and his political role 1933 – 2017,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, July 2026,Volume:16,Issue 7.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract:

Jalal Talabani is widely recognized as one of the most influential figures in modern Iraqi political history. Popularly and affectionately known as "Mam Jalal" (Uncle Jalal), he stands as the first Kurdish president to govern Iraq, demonstrating an exceptional capacity to maintain political equilibrium under the most complex and turbulent circumstances. Talabani's political trajectory originated from the depths of the Kurdish liberation movement, characterized by a remarkable intellectual flexibility that enabled him to found the Patriotic Union of Kurdistan (PUK). The PUK introduced a contemporary vision that seamlessly synthesized Kurdish national aspirations with democratic principles and international socialism.

The significance of this research lies in its exploration of a key architect of Iraq's constitutional framework. Talabani emerged not merely as a Kurdish leader, but as a genuine engineer of national consensus. Through his legal pragmatism and long revolutionary legacy, he successfully

served as a vital bridge connecting Iraq's conflicting ideological and ethnic factions.

The research problem revolves around this influential Kurdish statesman, analyzing his domestic and international relations, and his pivotal role in managing conflicts among competing components of Iraqi society. Methodologically, this study adopts a historical-analytical approach to trace Talabani's career and evaluate the evolution of his political roles across different historical eras. Consequently, the study addresses several key questions, most notably:

How did Talabani's early legal education and political upbringing shape his subsequent political thought?

What was the nature of the role Talabani played in drafting the transitional foundational laws and the permanent Constitution of the Republic of Iraq in 2005?

How did Talabani utilize the presidency between 2005 and 2014 to mediate and bridge opposing views among rival ethnic, sectarian, and national blocs?

What was his definitive stance on strategic issues, such as the Status of Forces Agreement (SOFA) and the judicial proceedings involving the trials of former regime figures?

The research is predicated on the hypothesis that "Jalal Talabani's pragmatic flexibility, coupled with his legal and political legacy, constituted a decisive factor in defusing the structural crises inherent in the state-building process in post-2003 Iraq; conversely, his subsequent political absence due to health deterioration underscored the reality that communal stability was heavily dependent on his personal charismatic consensus rather than institutionalized state mechanisms."

Structurally, the research is divided into three main sections: The first section examines the biography and early life of Mam Jalal Talabani. The second section focuses on his role during the state foundational phase (2003–2005). The third section addresses his tenure as President of the Republic and his efforts in consolidating civil peace (2005–2014). Finally, the paper concludes with a presentation of key findings, followed by a comprehensive bibliography of primary and secondary sources.

الملخص

يعد جلال طالباني من الشخصيات المؤثرة في المجتمع العراقي المعروف شعبياً بـ مام جلال أي العم جلال نتناول في هذا البحث أول شخصية كردية حكمت الشعب العراقي ولقد استطاع إيجاد التوازن في أعقد الظروف السياسية بدأ طالباني مسيرته من عمق الحركة التحررية

الكردية بل وامتاز بمرونة فكرية لافتة استطاع تأسيس الاتحاد الوطني الكردستاني الذي قدم رؤية عصرية تجمع بين طموحات الشعب الكردي وبين الديمقراطية والاشتراكية الدولية.

تتجلى أهمية البحث في كونه يسلط الضوء على واحدة من أكثر الشخصيات تأثيراً في صياغة الدستور إذ برز دور جلال طالباني ليس كزعيم كردي بل كمهندس توافق وطني استطاع عبر براغماتيته القانونية وتاريخه النضالي ان يشكل حلقة وصل بين المتناقضات الايدولوجية والقومية في العراق .

اما مشكلة البحث تتمحور حول شخصية كردية مؤثرة في تاريخ العراق السياسي وعلاقاته الداخلية والخارجية وإحداث التوازن بين المكونات المتصارعة في حين ان اعتمد البحث في منهجيته على المنهج التاريخي التحليلي لتتبع مسيرة جلال طالباني وتطور أدوارها السياسية عبر مراحل زمنية مختلفة ولذلك تبرز بعض التساؤلات من ابرزها :

كيف أثرت النشأة القانونية والسياسية المبكرة لطالباني في صياغة فكره السياسي لاحقاً؟

وما هو طبيعة الدور الذي لعبه طالباني في صياغة القوانين التأسيسية والدستور الدائم لجمهورية العراق عام ٢٠٠٥؟

وكيف استثمر طالباني منصب رئاسة الجمهورية بين عامي (٢٠٠٥-٢٠١٤) في تقريب وجهات النظر والوساطة بين الكتل الإثنية، المذهبية، والقومية المتنازعة؟

وما هو موقفه الحقيقي من القضايا الإستراتيجية كالاتفاقية الأمنية والمسار القضائي لمحاكمة رموز النظام السابق؟

كما ينطلق البحث من فرضية مفادها "أن المرونة البراغماتية والإرث القانوني والسياسي لجلال طالباني شكلا عاملاً حاسماً في تصفير الأزمات البنيوية لعملية بناء الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وأن غيابه الصحي والسياسي اللاحق كشف عن مدى ارتهان الاستقرار الأهلي بكاريزما التوافق الشخصي بدلاً من مأسسة الدولة".

اما عن هيكلية البحث فقد تم تقسيم هذا البحث الى ثلاثة مباحث تطرق المبحث الاول الى سيرة حياة مام جلال طالباني وخصص المبحث الثاني الى جلال طالباني ودوره في مرحلة التاسيس ٢٠٠٣-٢٠٠٥ اما المبحث الثالث فقد تطرق الى رئاسة الجمهورية وترسيخ السلم الاهلي ٢٠٠٥ – ٢٠١٤ واخيرا الاستنتاجات والمصادر

المقدمة

شهدت الساحة السياسية العراقية المعاصرة في أعقاب التغيير البنيوي والتدخل العسكري الأمريكي عام ٢٠٠٣ سلسلة من التحولات الجذرية والتقلبات الهيكلية العميقة التي طالت هوية

الدولة وشكل نظامها القانوني والسياسي. فبعد عقود من المركزية المطلقة والسياسات الشمولية، انفتح المشهد العراقي على واقع جديد يتسم بالسيولة السياسية، وتصاعد الهويات الفرعية، وإعادة تشكيل موازين القوى بين مختلف المكونات الاجتماعية. وفي خضم هذه المرحلة التاريخية الحرجة والمنعطفات البالغة التعقيد، برزت شخصية جلال طالباني كقامة سياسية وفكرية استثنائية، وعلامة فارقة تركت أثراً لا يُمحى في صياغة ملامح العهد الجديد وهندسة مساراته الدستورية.

تميز طالباني، الذي حظي بمكانة شعبية وسياسية واسعة عكستها تسميته الأثيرة "مام جلال" (العم جلال)، بكاريزما قيادية فذة وبراغماتية سياسية مرنة منحتْه قدرة فائقة على المزاوجة بين المنطلقات الأيديولوجية والضرورات الواقعية؛ مستنداً في ذلك إلى خلفية نضالية ثرية وتاريخ ثوري طويل صقلته جبال كردستان وتجارب العمل المعارض في المنفى. وقد أهّلته هذه المرونة التكتيكية والعمق المعرفي للتحول بنجاح واقتدار من قائد حركة تحررية قومية إلى رجل سياسي من الطراز الأول، يتولى قيادة هرم السلطة الاتحادية في توقيت عصيب من تاريخ العراق الحديث، ليكون بمثابة صمام أمان حقيقي، وحكم مقبول من جميع الأطراف والكتل المتنافسة خلال مدة رئاسته لجمهورية العراق التي امتدت من عام ٢٠٠٥ وحتى عام ٢٠١٤.

إن نجاح طالباني في إرساء دعائم التوازن السياسي والاجتماعي وسط بيئة مأزومة ومحتقنة بالتجاذبات الطائفية والتعددية الحزبية الضيقة، نبع من قدرته على التسامي فوق الحسابات الفئوية؛ فلم يقدم نفسه يوماً كممثل للمكون الكردي أو مدافع عن طموحاته القومية فحسب، بل تجسد كرمز جامع لوحدة البلاد وسيادتها، وحامياً للمظلة الوطنية الشاملة. وإلى جانب حنكته الدبلوماسية وسياساته القائمة على "تصفير الأزمات"، كان رجلاً مثقفاً، موسوعياً، وضليعاً في شؤون القانون والتاريخ، مما أتاح له توظيف اللغات العديدة التي يتقنها كالكردية، العربية، الفارسية، والإنجليزية، في فتح قنوات تواصل دبلوماسية معقدة إقليمياً ودولياً لإعادة دمج العراق في محيطه الخارجي.

وتتجلى أبعاد مشروعه الفكري والسياسي في تأسيسه للاتحاد الوطني الكردستاني القائم على ركائز ليبرالية واشتراكية دولية كبديل للتنظيمات التقليدية، فضلاً عن إسهامه المحوري والمباشر في صياغة بنود الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ والتأسيس للعدالة الانتقالية.

التمهيد

تتمتع كردستان بموقع جغرافي مرموق وتطور التبادل التجاري بين كل من روسيا وإيران وتركيا ويرتبط تغلغل نفوذ روسيا في كردستان واهتمامها به منذ قرون سبقت الحرب العالمية الأولى [١] تعد ثروات كردستان الطبيعية وموقعها الاستراتيجي كانت تجذب اهتمام الدول الكبرى يوماً بعد يوم أكثر من ذي قبل وقد أدركت الشركات في هذه الدول ولاسيما ألمانيا وبريطانيا وروسيا التباعاً مبكراً لتثبيت مواقعها في كردستان وقد تجلى ذلك في سنوات ما قبل الحرب وخلالها بوضوح [٢]

ان أصل الشعب الكردي هو واحد من المشاكل التي تثير اهتمام المؤرخين منذ نصف قرن، وقد انبثقت عدة فرضيات والموضوع في الواقع معقد بما فيه الكفاية، وقد اتجه عدد من المؤرخين إلى الاستنتاج لقول بأن الأكراد اليوم قد نشأوا من عدة جذور اندمجت فيما بينها عبر قرون، وأن التاريخ والحياة الاجتماعية قد جعلا من هذا الشعب الشرقي سلالة أو قومية متميزة [٣]

أرجع الباحث "مينورسكي" (الرأي الأول) حول مشكلة أصل الأكراد [٤] الذي يرجعهم إلى الأصل الإيراني أي الهندوعروبي، ويعتقد بنزوحهم في القرن السابع قبل الميلاد من منطقة بحيرة أورمية نحو بوتان. والثاني هو بحث الأكاديمي السوفيتي "إيضا (مار)" الذي يبين أن طبيعة السكان الأصليين للبلاد من الأكراد مختلطة عن طريق المصاهرة مع الشعوب الآسيوية الأخرى مثل الخالديين والجورجيين والأرمن، فعلى هذا الأساس وعلى فرض مسألة بيان الأحوال التاريخية يضع "مينورسكي" الأكراد بين الأقوام الإيرانية. [٥]

أما اللغة الكردية، إذ يتكلم الأكراد لهجة هندوعروبية مشابهة للفارسية الحديثة، ولا يمكن الخلط في المفردات والتلفظ وتركيب الكلام (الإعراب والنحو). توجد لهجتان: "كرمانجي الشمال" والغرب، ويتكلم بها أكراد تركيا وسوريا والبلدان السوفيتية وشمال العراق، واللهجة الثانية هي "كرمانجي الجنوب" وتسمى "سوراني"، ويتكلم بها أكراد إيران وشرق العراق. [٦]

(تاسيس اقلم كردستان)

بعد انتهاء حرب الخليج الثانية (غزو الكويت) بدء الاكراد برفع السلاح بوجة السلطة المركزية تطالب باقامة حكم ذاتي هذا الامر ادى الى مواجهات عنيفة بين الاكراد والقوات الحكومية العراقية تقدمت الولايات المتحدة على اثر ذلك الى مجلس الامن بمشروع لاصدار القرار ٦٨٨ في ٥ نيسان ١٩٩١ القاضي بتشكيل قوة لتوفير الحماية للاكراد هذا القوة تشكلت من القوات الامريكية والبريطانية والفرنسية وتم تحديد اشهر لانجاز مهامها وانسحبت في حزيران

من العام نفسة مجموعة من المراقبين وبعدها تم انشاء منطقة امنية كردية يحظر على الطائرات العسكرية العراقية الطيران فوقها هذا الوضع الدولي للمسالة الكردية تظهر بشكل كيان داخل دولة بدء ينمو هذا الكيان داخل الدولة حتى تبلور أشبه بما أطلقت عليه الباحثة (أفرا بنيغو) في دراستها الشهيرة المتخصصة والموسومة بـ "بناء الدولة داخل الدولة" (State-Building within a State) هذا الكيان المفروض من الناحية السياسية كان نتيجة لعاملين الاول غباء النظام السياسي في بغداد والثاني التعامل الدولي الواعي في تشكيل كيان داخل العراق لتحقيق المصالح السياسية ولكن يبقى هذا الكيان في طور التكوين والتهي للتمظهر بشكل الدولة حتى اخذ الوضع القانوني الدستوري على اثر دستور ٢٠٠٥ الذي تضمن حق الاستفتاء الغامض والمادة المتعلقة بمحافظة كركوك والمناطق المتنازع عليها [٧]اذ يبدو ان شبح الانفصالية يعود لبطل براسه على دول ذات حدود مقدسة لينهض التاريخ ويعزف الجغرافية ويذهب بامال مواطنيها الى الجحيم ويصبح شيئا من الماضي الجميل وتتغنى به اجيال المستقبل تحت عنوان التاريخ يعيد نفسه الذي يشكل عصر التجزء والانفصال انها نتائج الديمقراطية المفرطة او الليبرالية المطلقة المنسجم مع منطق التفكيكية على حساب البنوية انه عصر بناء القومية وتمكينها عصر غاب عنه تفكير القرن العشرين بمفاهيم الدول الشمولية المركزية الموحدة ذات القوميات المتعددة لينذر ببداية عصر ما قبل الدولة عصر الدولة المدنية عصر الدولة القومية أي ان البحث في موضوع كردستان كدولة متخيلة على المستويين النظري والواقعي في اطار نشوئها واصلها عن مصادر السلطة فيها وطبيعة المجتمع يحتاج للعودة الى التاريخ وتفكيك جذور المسالة الكردية وتطورها وتبلورها مع ضرورة تاثير لحظة تشكيل الوعي القومي الكردي مهام الدولة الكردستانية في العقل السياسي الكردي كردستان هي بلاد الكرديين واقع سياسي لا يسمح وحلم تاريخي يتحكم فيه زعيم قبيلة يبقى الاكراد دفتين تاريخ سلب حقوقهم الطبيعية في اطار الدولة عرضهم للابادة الجماعية ومشروع دولة سيعرضهم الى الانهيار تضيع فيه كامل حقوقهم السياسية و الطبيعية [٨]

أي لايمكن الحديث عن هوية كردية منفصلة عن الهوية الوطنية في واقع الامر على اعتبار ان هوية الاكراد جزء من الهوية الوطنية العراقية وان السياسة الخاطئة للحكومات هي من برزت قضية كردية بمعنى لايوجد قضية كردية هذا التمايز المتخيل بشأن وجود حق طبيعي وتاريخي للاكراد نتاج التاريخ السياسي منذ نشوء الدولة العراقية الحديثة فضلا عن ذلك ان النزعة الانفصالية في العمل الكردي هي ناشئة وليست اصيلة ان الهوية الكردية المكتسبة اخذت طابعا قوميا متدخلا[٩]

بعد ماكانت الهوية الكردية ومازالت هوية قبلية ذات طبيعة قومية تخضع لمحنة منهجية في الهوية هي الماهية التي تشكل الأمة وسمات الامة سابقة على وجود الدولة يقول اموت اوزكيرملي (الامم لاتصنع الدول والقوميات بل العكس هو الصحيح) وبما ان الماهية الكردية غير واضحة من ناحية التمظهر كهوية جامعة وان كانت حاضرة في العقل الكردي ، نشا مفهوم القومية مع مفهوم الامة وان الدلالة السياسية لمفهوم القومية يرتبط بمفهوم الامة من اذ الانتماء الى امة محددة والامة هي الشعب بالمفهوم السياسي ذي الهوية السياسية الخاصة التي تجمع افراده روابط موضوعية وشعورية روحية متعددة تختلف من شعب الى اخر مثل اللغة والعقيدة والمصلحة والتاريخ والحضارة اذ ان الهوية الكردية هوية متخيلة مكتسبة غير حقيقية وغير ناضجة(١٠)

المبحث الاول

سيرة حياة جلال طالباني ونشأته السياسية

اولا : ولادته

جلال حسام الدين الشيخ نوري ابن الشيخ غفور الطالباني ولد في قرية كلكان التابعة لقضاء كويسجنق حاول جلال طالباني سوال والدته عن تاريخ ميلاده قبل وفاته والدته امية فكل ماتذكرته انه ولد في فصل الصيف وفق قولها كان ذلك في عام ظهور الفلس العراقي وهذا يعني بانه ولد عام ١٩٣٣ عام ولادته وقال اني اتذكر انه كان يحق لي دخول المدرسة قبل سنة من السن القانوني المحددة بسبع سنوات ولذلك يقول انا متيقن اني من مواليد ١٩٣٣ على الرغم من ان جميع وثائقة الرسمية دون فيها تاريخ ١٩٣٤ الولادة (١١)

بقي في قرية كلكان عدة سنوات ثم توفي احد اعمام والده وكان شيخا كبيرا يدير امور التكية الطالبانية في قضاء كويسجنق وقد حل ابو جلال مكانه واصبح مرشدا للتكية ولهذا السبب انتقلوا الى كويسجنق بعد انتقالة من القرية الى المدينة تغيرت احوالهم وطريقة معيشتهم بشكل كبير فكانت التكية يذهب اليه الناس لاداء الصلوات الخمسة وتلاوة القرآن واذكار الدراويش وتسابيحهم جعلة يعيش في اجواء دينية خالصة (١٢)

ثانياً: السيرة العلمية لجلال طالباني

تلقى تعليمه الابتدائي والمتوسط في كوية (كويسنجاق) وتعليمه الثانوي كان في أربيل وكركوك متنقلاً اذ شهد تاريخ جلال طالباني سجلاً حافلاً بالنشاط والقيادة في القضايا الكردية والعراقية وسعى في عام ١٩٤٦ إلى تأسيس جمعية طلابية كردية سرية وهو في الثالثة عشر من عمره وفي العام التالي انضم إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني اما عام ١٩٥١ وهو في الثامنة

عشر من عمره انتخب لعضوية اللجنة المركزية للحزب وبعد اتمام دراسته الثانوية سعى للالتحاق بكلية الطب لكن السلطات أي سلطة النظام الملكي الهاشمي الحاكم رفضت طلبه وذلك بسبب نشاطه السياسي وفي عام ١٩٥٣ سمح له بالالتحاق بكلية الحقوق لكنه اضطر للاختباء عام ١٩٥٦ هرباً من الاعتقال بسبب نشاطه كمؤسس وأمين عام لاتحاد طلاب كردستان بعد الاطاحة بالنظام الملكي الهاشمي في عام ١٩٥٨ عاد السيد طالباني الى دراسة القانون وفي الوقت نفسه عمل صحفياً ومحرراً في صحيفتي خابات وكردستان وبعد تخرجه عام ١٩٥٩ أدى السيد طالباني الخدمة الوطنية في الجيش العراقي اذ خدم في وحدات المدفعية والمدرعات وتولى قيادة وحدة الدبابات. [١٣]

اذ شهد عام ١٩٦١ المطالبة بحقوق الأكراد في العراق ضد حكومة بغداد برئاسة عبد الكريم قاسم تولى السيد طالباني قيادة جبهتي كركوك والسليمانية ونظم وقاد المقاومة في مناطق ماوات ورزان و وقرداغ وفي عام ١٩٦٢ قاد هجوماً منسقاً أسفر عن تحرير قضاء شربازهر من القوات الحكومية العراقية بعدها تولى جلال طالباني التمثيل الدبلوماسي وممثلاً للقيادة الكردية في اجتماعات في اوربا والشرق الأوسط وعندما انقسم الحزب الديمقراطي الكردستاني عام ١٩٦٤ كان السيد طالباني جزء من مجموعة المكتب السياسي التي انشقت عن قيادة الجنرال مصطفى بارزاني الا انه انضم لاحقاً الى الحزب الديمقراطي الكردستاني وقاتل في ثورة ١٩٧٤ وعام ١٩٧٥ ضد دكتاتورية البعث في العراق اذ شكل انهيار المقاومة الكردية في آذار ١٩٧٥ ازمة عميقة لشعب كردستان العراق وايماناً منه بضرورة توجيه المقاومة الكردية والمجتمع الكردي نحو مسار جديد اسس السيد طالباني مع مجموعة من المثقفين والناشطين الاكراد الاتحاد الوطني الكردستاني وفي عام ١٩٧٦ بدأت المقاومة المسلحة داخل العراق وفي عقد الثمانينيات من القرن الماضي قاد السيد جلال طالباني النضال الكردي من قواعد داخل العراق حتى شن صدام حسين حملة الانفال الوحشية [١٤]التي استهدفت الإبادة الجماعية في عام ١٩٨٧ وعام ١٩٨٨ وعادت الحركة الكردية الى التخبط واضطر السيد جلال طالباني الى مغادرة العراق.

ثالثا : مناصبه

-عضو اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني انتخب لعضوية اللجنة المركزية عام ١٩٥١ وهو في سن مبكرة (١٨ عاماً).

-موسس الاتحاد الوطني الكردستاني في ١ حزيران ١٩٧٥ (وكان عمره آنذاك ٤٢ عاماً).

-كان من ابرز قادة المعارضة العراقية ضد نظام صدام حسين

–تولى رئاسة جمهورية العراق بين عامي ٢٠٠٥ – ٢٠١٤ كاول كردي واول غير عربي يتقلد هذا المنصب في تاريخ العراق الحديث [١٥]

رابعا : انجازاته

١.ساهم في تاسيس النظام السياسي العراقي الجديد بعد عام ٢٠٠٣

٢.كان معروفا بقدرتة على التوسط بين الفصائل السياسية العراقية المختلفة

٣.لعب دورا محوريا في كتابة الدستور العراقي الجديد عام ٢٠٠٥ . [١٦]

خامسا : مولفاته

الكتاب بعنوان كردستان والحركة القومية الكردية ، المولف جلال طالباني ، الطبعة الثالثة ، نشر الكتاب عام ١٩٧١ ، دار الطليعة بيروت ، عدد النسخ ٢٠٠٠٠ نسخة ، رقم الإيداع (١٤٤٤) لسنة ٢٠٢٢ ، المديرية العامة للمكتبات العامة ، اللغة العربية وترجم كرديا لاحقا ، عدد الصفحات حوالي ٢٤٠ – ٤٤٨ صفحة حسب الطبعة ،الموضوع التاريخ والنظرة السياسية للحركة القومية الكردية في العراق [١٧]

اهمية الكتاب الكتاب هو اول تاليف موضوعي لنظرية وطنية كردية عن منظور قومي تقدمي يوضح ان الحركة القومية لاتعادي الوحدة العراقية بل تطالب بحكم ذاتي تحت دولة عراقية موحدة اذ بين خطاب طالباني انعكاس التوتر العربي – الكردي في حقبة الستينات و السبعينات بما في ذلك التفاعل مع القيادات العربية مثل عبد الناصر وحافظ الاسد وتطرق الكتاب الى اسباب ضعف الحركة الكردية التقليدية مثل العشائرية والاعتماد على القوة الاقليمية ويعرض رويته الاصلاحية الاشتراكية لتحريك القضية كما تم نشره اساسا عام ١٩٧٠ كرد على نصيحة الرئيس جمال عبد الناصر [١٨] لهدف تعريف الراي العربي بالقضية الكردية ونضال الاكراد من منظور سياسي تقدمي [١٩]

سادسا : الجذور التاريخية والنشأة السياسية لجلال طالباني

تعد الجذور التاريخية والبيئة الاجتماعية التي احتضنت بدايات جلال طالباني المرتكز الأساسي لفهم شخصيته السياسية لاحقاً اذ لم تكن نشأته في قرية كلكان مجرد بداية تقليدية بل كانت انغماساً مبكراً في إرث عائلي يجمع بين الوجاهة الدينية والتطلعات القومية اذ لم يكن التوجه الفكري لجلال طالباني وليد الصدفة، بل كان نتاجاً لتفاعل معقد بين إرثه العائلي وبين التيارات الأيديولوجية التي كانت تموج بها الساحة العراقية في الأربعينيات والخمسينيات اذ تأثر طالباني في بداياته بالمناخ الأدبي والقومي الكردي، اذ ساهمت قراءاته المبكرة للشعر الكردي

الكلاسيكي ووعيه بالتاريخ المظلوم لشعبه في بلورة عقيدة قومية مرنة. هذه العقيدة لم تكن منغلقة، بل كانت تبحث عن المشترك الإنساني والسياسي، وهو ما ظهر في انخراطه المبكر في صفوف اتحاد طلبة كردستان، اذ أبان عن قدرة فائقة في التنظيم والتحشيد الجماهيري [٢٠]

فيمل شكلت دراسته في كلية الحقوق بجامعة بغداد عام ١٩٥٣ منعطفاً جوهرياً في مسيرته اذ كانت بغداد في ذلك الوقت كانت مختبراً للأفكار الماركسية والاشتراكية والليبرالية. هنا، بدأ طالباني يبتعد عن "القومية التقليدية" متجهاً نحو "اليسار الديمقراطي" هذا الانفتاح مكنه من بناء شبكة علاقات واسعة مع المثقفين والسياسيين العرب، مما أضفى على خطابه السياسي صبغة وطنية عراقية شاملة لم تكن معهودة لدى الكثير من أقرانه في الحركة الكردية آنذاك. [٢١]

اما داخل أروقة الحزب الديمقراطي الكردستاني، تدرج طالباني سريعاً في المسؤوليات بفضل ذكائه القانوني وقدرته على الإقناع. لم يكن مجرد كادر حزبي، بل كان يمثل "الجناح الراديكالي المتنور" الذي يطالب بالتحديث الفكري داخل الحزب. هذا الصدام المبكر بين الرؤية التقليدية (المستندة للولاءات العشائرية) وبين رؤية طالباني (المستندة للتنظيم الحزبي الحديث) هو الذي وضع البذور الأولى للانشقاقات اللاحقة التي غيرت خريطة العمل السياسي الكردي في العراق. [٢٢]

١- تأسيس الاتحاد الوطني الكردستاني والتحولات الإستراتيجية (١٩٧٥ – ١٩٨٨)

تمثل المرحلة الممتدة بين منتصف السبعينيات ونهاية الثمانينيات المنعطف الأبرز في مسيرة جلال طالباني السياسية، اذ انتقل فيها من دور "القيادي المعارض" داخل حزب قائم، إلى "المنظر والمؤسس" لتيار سياسي جديد غير ملامح الحركة الكردية اذ جاء تأسيس الاتحاد الوطني الكردستاني في الأول من حزيران ١٩٧٥ بدمشق، كاستجابة مباشرة للانهيار الذي أصاب الحركة الكردية بعد "اتفاقية الجزائر". رأى طالباني ورفاقه أن العلة تكمن في الهيكلية التقليدية للحركة، فكان الاتحاد الوطني محاولة لـ "عصرنة" النضال الكردي عبر طرح برنامج يمزج بين التحرر القومي والأبعاد الاجتماعية والديمقراطية هذا التحول لم يكن مجرد انشقاق تنظيمي، بل كان إعلاناً عن ولادة "يسار كردي" يؤمن بالعمل المؤسساتي والجماهيري بعيداً عن الكاريزما الفردية المطلقة. [٢٣]

اما في الثمانينيات، وتحت قيادة طالباني، انتهج الاتحاد الوطني إستراتيجية عسكرية أطلق عليها "الثورة الجديدة"، اعتمدت بشكل أساسي على المفارز الصغيرة المتحركة (البيشمركة) وحرب العصابات في المناطق الجبلية الوعرة كانت رؤية طالباني الإستراتيجية تقوم على إنهاك النظام الحاكم عبر استنزافه في جبهات متعددة، بالتوازي مع بناء "إدارات محلية" في المناطق

المحررة، مما أعطى للحركة الكردية صبغة "الدولة داخل الدولة" لأول مرة من الناحية التنظيمية والخدمية.[٢٤]

كما اتسمت تحركات طالباني في هذه الفترة بـ "البراغماتية العالية" فقد استطاع إدارة علاقات معقدة مع دول الجوار (إيران، سوريا، تركيا) دون الارتهان الكامل لأجندة أي منها. وبرزت عبقريته السياسية في قدرته على الحوار مع بغداد في أوقات القوة والضعف على حد سواء، ليس من باب التنازل، بل لانتزاع اعتراف رسمي بالحقوق الكردية، وهو ما مهد الطريق لاحقاً لتشكيل الجبهة الكردستانية عام ١٩٨٨، والتي وحدت الصف الكردي أمام التحديات الكبرى [٢٥]

٢- دور طالباني في المعارضة العراقية في المنفى وصياغة التحالفات الدولية

لم يكن نشاط جلال طالباني في المنفى مجرد محاولة لتأمين الدعم للقضية الكردية، بل كان دوراً محورياً في هندسة المعارضة العراقية ككتلة واحدة قادرة على طرح بديل سياسي مقبول دولياً اذ بعد أحداث عام ١٩٩١، نجح طالباني في استثمار علاقاته الشخصية مع القادة الاشتراكيين والديمقراطيين حول العالم لانتزاع اعتراف دولي بالمعاناة العراقية بفضل لغته القانونية والسياسية المرنة، استطاع إقناع العواصم الغربية بأن القضية الكردية هي جزء لا يتجزأ من مسار التحول الديمقراطي في العراق، مما ساهم في وضع أسس "المنطقة الآمنة" وحماية المعارضة من البطش العسكري آنذاك. [٢٦]

كما برز طالباني كـ "مهندس للتوافقات" في مؤتمرات المعارضة (مثل مؤتمر فيينا ١٩٩٢ ولندن ٢٠٠٢). كانت إستراتيجيته تقوم على تقريب وجهات النظر بين التيار الإسلامي والشخصيات الليبرالية والقوى القومية العربية. [٢٧] لقد آمن طالباني بأن إسقاط النظام لا يمكن أن يتم دون "مظلة وطنية شاملة"، وهو ما جعله الشخصية الأكثر قبولاً لدى مختلف الأطراف، اذ كان يطرح مفهوم "العراق الفيدرالي التعددي" كحل وسط يضمن حقوق الجميع [٢٨]

وفي الوقت الذي كانت فيه أغلب حركات المعارضة ترتهن لإرادة دولية واحدة، أجاد طالباني فن "المناورة بين المحاور المتناقضة". فقد حافظ على قنوات اتصال مفتوحة مع واشنطن وطهران وأنقرة ودمشق في آن واحد، مقدماً ضمانات بأن التغيير في العراق لن يؤدي إلى فوضى إقليمية هذا الدور "التطمينِي" هو الذي مهد الطريق لاحقاً لقبوله كأول رئيس لجمهورية العراق بعد عام ٢٠٠٣، كونه يمثل نقطة التقاء المصالح الدولية والوطنية. [٢٩]

٣-علاقات جلال طالباني الخارجية

استطاع جلال طالباني بناء علاقات جيدة مع الرئيس المصري جمال عبد الناصر فقد نجح في ترك انطباع جيد لديه لدرجة دفعت بالأخير إلى القول بأن على الحكومة العراقية ان توافق على فكرة الحكم الذاتي وكما ذكر طالباني في كلامه حول الحكم الذاتي لم يكن يعني الانفصال عن العراق لكن ما يذكره جلال طالباني انه مع طرد البعثيين ومجيء القوميين العرب عام ١٩٦٣ ارسل لهم رسائل يقول فيها بانني على استعداد لاكون وسيطا بينكم واتكفل بانتزاع الحكم الذاتي. [٣٠]

اما علاقة جلال طالباني مع ليبيا وخاصة مع معمر القذافي اذ شكلت الجماهيرية الليبية بقيادة العقيد معمر القذافي إحدى المحطات الإستراتيجية المهمة في مسيرة جلال طالباني السياسية والعسكرية. فبعد انتكاسة الحركة الكردية عام ١٩٧٥ وتأسيس طالباني للاتحاد الوطني الكردستاني، كان القذافي من أوائل القادة العرب الذين انفتحوا على طالباني ووفروا له دعماً مالياً وعسكرياً كبيراً ومباشراً [٣١]

وسعت ليبيا في تلك المرحلة إلى توظيف الورقة الكردية للضغط على نظام الحكم في بغداد بسبب الخلافات الأيديولوجية والسياسية المحتدمة بين طرابلس وبغداد، ووجد القذافي في كاريزما طالباني وتوجهاته اليسارية والاشتراكية أرضية مشتركة للتعاون اللوجستي [٣٢] وبفضل هذا الدعم، تمكن الاتحاد الوطني من إعادة تنظيم صفوفه واستئناف الكفاح المسلح في جبال كردستان.

ولم يقتصر الدور الليبي على الدعم العسكري ضد بغداد، بل تعداه إلى التدخل كوسيط لفض النزاعات الداخلية الكردية؛ فخلال الاقتتال الداخلي في التسعينيات بين الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة طالباني والحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود بارزاني، استضاف القذافي جلال طالباني في طرابلس عدة مرات، وحاول تقريب وجهات النظر مستغلاً علاقاته القوية مع الطرفين، ومؤكداً على ضرورة توحيد الصف الكردي كجزء من المعارضة العراقية الشاملة [٣٣]

ورغم هذا الدعم التاريخي، إلا أن العلاقة شهدت نوعاً من التباين في وجهات النظر بعد عام ٢٠٠٣؛ إذ كان القذافي ينظر بحذر شديد إلى الطروحات الفيدرالية ومستقبل وحدة العراق، مدفوعاً بنزعته القومية ومخاوفه من تفتيت المنطقة [٣٤] ومن جانبه، بذل طالباني جهوداً دبلوماسية حثيثة لطمأنة القيادة الليبية، موضحاً في اللقاءات الثنائية أن الفيدرالية هي صمام

أمان لوحدة العراق وليست خطوة نحو الانفصال، وأن الكرد متمسكون بوجودهم الإستراتيجي في بغداد [٣٥]

بعد انتخاب طالباني رئيساً لجمهورية العراق عام ٢٠٠٥، تحولت العلاقة من طابعها الحزبي إلى إطارها الرسمي بين دولتين. وحرص طالباني على زيارة طرابلس والمشاركة في القمم العربية التي عُقدت في ليبيا، مثل قمة سرت عام ٢٠١٠، حيث كان القذافي يستقبله بحفاوة لافتة تعكس تقديره الشخصي لتاريخ "مام جلال"، متجاوزاً الحساسيات التقليدية تجاه التغيير السياسي الذي جرى في العراق [٣٦]

لكن بعد ذلك حلت مشكلة كارثة القتال الاخوي بين المكتب السياسي للبارتي والمقربين من البارزانيين اذ هرب جلال الى ايران لكن الايرانيين لم يسمحوا له بالبقاء إرضاء للبارزاني [٣٧] كما كانت إيران في أيام حكم الشاه يسارية متطرفاً ولهذا السبب لم يكن جلال مقبولاً فعاد ليتصالح مع بارزاني غير انه تم تهميشه بعد ذلك اذ دبر له عملية لقتله وفي عام ١٩٧٠ غادر جلال طالباني الى مدينة ليون الفرنسية اذ شهدت العلاقات الكردية الايرانية بالقطيعة مع حزب العمال الكردستاني (PKK) وذلك بسبب هبوط القوات الامريكية في العراق عام ٢٠٠٣ هذا الامر شجع تركيا على تقديم المساعدات الى حزب العمال الكردستاني ونتيجة لهذه الاسباب أنشأت ايران لجنة حدودية مشتركة مع تركيا لتبادل المعلومات حول وجود عناصر من حزب العمال الكردستاني وتحركاتهم وجاء رد الحزب على هذه السياسة المشتركة بين ايران وتركيا هو انشاء حزب الحياة الحرة الكردستاني الذي يعرف اختصاراً PJAK اذ بدأ هذا الحزب بمهاجمة ايران منذ عام ٢٠٠٣ وأدى ذلك الى وقوع العديد من الخسائر بالقوات الايرانية هذا الامر ادى الى تدخل القوات الامريكية اذ وضعت في عام ٢٠٠٩ حزب الحياة الحرة الكردستاني PJAK في قائمة المنظمات الارهابية وجمدت امواله [٣٨] اما علاقة جلال طالباني بحافظ الأسد اذ قدم النظام السوري الدعم والتعاطف مع قضية جلال طالباني واثنى جلال طالباني على سياسات حافظ الاسد تجاه الاكراد السوريين ويؤكد على الرغم من حافظ اسد لم يعالج مسألة الجنسية بالنسبة للأكراد الا انهم كانوا يتمتعون بشيء من الحرية فمارست أغلب الاحزاب الكردية نشاطاتها بشكل علني [٣٩]

المبحث الثاني

جلال طالباني ودوره في مرحلة التأسيس العراق الجديد (٢٠٠٣ – ٢٠٠٥)

اتسم المشهد العراقي عقب التدخل العسكري الأمريكي والإطاحة بنظام الحكم في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣ بحالة من السيولة السياسية والفراغ الأمني والدستوري الشامل حيث أدى

سقوط النظام إلى تفكك الهياكل الإدارية والأمنية للدولة العراقية، وقد تعمق هذا الانهيار بصدور قرارات حاكم سلطة الائتلاف المؤقتة، بول بريمر، لاسيما القرار رقم (١) الخاص بـ "اجتثاث البعث"، والقرار رقم (٢) القاضي بـ "حل الجيش العراقي" والأجهزة الأمنية [٤٠] هذه القرارات أسهمت في خلق فراغ أمني مؤسساتي هائل، ودفعت بمئات الآلاف من ذوي الخبرة العسكرية والإدارية إلى صفوف البطالة والمعارضة المسلحة، مما مهد الأرضية لبروز موجات العنف واستهداف البنى التحتية للدولة.

كما كانت مأسسة المحاصصة الطائفية والقومية حيث تأسس النظام السياسي الجديد على يد سلطة سلطات الاحتلال الأمريكي بالتعاون مع قوى المعارضة العراقية السابقة وفق صيغة "مجلس الحكم العراقي" الذي شُكِّل في تموز ٢٠٠٣. اعتمد هذا المجلس في تكوينه على مبدأ التوازن المكوناتي القائم على الهويات الفرعية (الشيعية، والسنية، والكردية، والأقليات الأخرى) ورغم أن الهدف المعلن كان تحقيق الشراكة والتعددية، إلا أن هذا الأسلوب أرسى دعائم "الديمقراطية التوافقية" بمفهومها السلبي (المحاصصة)، مما جعل الولاءات الفرعية تتقدم على الهوية الوطنية الجامعة، وأصبحت مؤسسات الدولة تُدار كإقطاعيات حزبية وفئوية. [٤١]
كما ظهر الانفلات الأمني وصعود الهويات المسلحة اذ عاش العراق في هذه المرحلة موجة عارمة من الفوضى تمثلت في عمليات النهب والسلب الواسعة (الفرهود) وتدمير السجلات الرسمية للوزارات ومع غياب الأجهزة الأمنية الوطنية ظهرت الفصائل والمليشيات المسلحة لحماية المكونات أو لمقاومة الوجود الأجنبي متزامنة مع تغلغل التنظيمات الإرهابية المتطرفة مثل تنظيم القاعدة هذا التدهور الأمني جعل من الشارع العراقي ساحة لتصفيات سياسية وطائفية، هددت النسيج الاجتماعي والسلم الأهلي بشكل مباشر. [٤٢]

كما برز في هذه المدة صراع حاد بين شرعيات متعددة شرعية الاحتلال الدولي المتمثلة بالقرار الأممي رقم ١٤٨٣، وشرعية القوى السياسية العائدة من المنفى، وشرعية الداخل والمؤسسة الدينية الفاعلة (المرجعية الدينية في النجف الأشرف) التي لعبت دوراً حاسماً في توجيه مسار العملية السياسية [٤٣] وقد تمحور هذا الصراع حول كيفية صياغة مستقبل البلاد ونقل السيادة إلى وآلية كتابة الدستور والتي تُوّجت لاحقاً بصدور قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية (TAL) في آذار ٢٠٠٤ كأول وثيقة دستورية مؤقتة تؤسس للنظام الاتحادي (الفيدرالي) وفي خضم هذه الصراعات كان لجلال طالباني عدة مواقف اهمها :

أولا : موقفه من العمليات العسكرية وإدارة المرحلة الانتقالية (مجلس الحكم)

تميز موقف جلال طالباني في هذه المرحلة بالواقعية السياسية التي سعت لتقليل كلفة الانتقال السياسي، ويمكن قراءة هذا الدور من خلال النقاط الآتية: [٤٤]

١ – الموقف من العمليات العسكرية وسقوط النظام

لم يكن طالباني ينظر إلى العمليات العسكرية في عام ٢٠٠٣ كفعل هجومي فحسب بل كفرصة تاريخية لإعادة صياغة العقد الاجتماعي العراقي وعلى الرغم من حذره من التداعيات الإنسانية للحرب إلا أنه قدم دعماً لوجستياً وسياسياً واضحاً للقوات الدولية، مع التأكيد المستمر على ضرورة أن يكون "القرار العراقي" حاضراً في إدارة المناطق التي يتم تحريرها [٤٥] وقد نجح في تجنيب إقليم كردستان ويلات الصدام المباشر، محولاً إياه إلى قاعدة انطلاق سياسية للمفاوضات مع مختلف القوى الوطنية.

٢ – العودة إلى بغداد والمشاركة في مجلس الحكم

كان دخول طالباني إلى "مجلس الحكم الانتقالي" الذي تشكل في تموز ٢٠٠٣، بمثابة اعتراف رسمي بمكانته كزعيم وطني وليس مجرد قائد كردي اذ ترأس طالباني المجلس في إحدى دوراته، وبرز دوره في تهدئة التوترات التي نشأت بين ممثلي المكونات المختلفة [٤٦] لقد كان يمتلك قدرة فريدة على "تجسير الفجوات" بين رؤية سلطة الائتلاف المؤقتة (بريمر) وبين مطالب القوى السياسية العراقية، مما جعل مجلس الحكم، رغم صلاحياته المحدودة، منصة حقيقية لصياغة ملامح العراق الجديد.

٣ – إدارة ملف السيادة والشرعية الانتقالية

دافع طالباني بقوة خلال هذه المرحلة عن ضرورة استعادة السيادة العراقية في أسرع وقت ممكن ولم يكن دوره مقتصرًا على الجانب السياسي، بل ساهم في صياغة الرؤى الاقتصادية والأمنية الأولية للدولة كان يشدد في اجتماعاته مع الوفود الدولية على أن الاستقرار في العراق لن يتحقق إلا عبر "المشاركة الوطنية الشاملة"، رافضاً سياسات الإقصاء التي كانت قد تؤدي إلى انهيار النسيج المجتمعي. [٤٧]

ثانيا : المساهمة في هندسة النظام القانوني وصياغة الدستور الدائم

لم يكن دور جلال طالباني في صياغة القوانين التأسيسية للعراق مجرد مشاركة سياسية عابرة بل كان دور "المهندس القانوني" الذي يسعى لترسيخ مفاهيم حديثة في بنية الدولة العراقية وتجلى هذا الدور في مسارين أساسيين:

١ – صياغة قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية

اعتبر طالباني أن قانون إدارة الدولة لعام ٢٠٠٤ هو "الوثيقة التأسيسية" التي ستحدد شكل العراق المستقبلي. ومن هنا، خاض مفاوضات معقدة لضمان تضمين مبادئ حقوق الإنسان، والتداول السلمي للسلطة، والفيدرالية كخيار إداري وسياسي [٤٨]

لقد كان طالباني يدرك بحسه القانوني أن هذا القانون هو "الجسر" الذي سيعبر بالعراق من الفوضى إلى المؤسساتية، فعمل على موازنة المطالب القومية الكردية مع الثوابت الوطنية العراقية وساهم في صياغة المواد المتعلقة بالحقوق والحريات العامة مؤكداً أن العراق لا يمكن أن يُحكم بعقلية المركزية المطلقة التي أثبتت فشلها تاريخياً، بل عبر توزيع عادل للسلطات والثروات [٤٩]

٢- دوره في اللجنة التحضيرية لكتابة الدستور الدائم (٢٠٠٥)

مع الانتقال إلى مرحلة كتابة الدستور الدائم، برز طالباني كـ "صمام أمان" داخل أروقة اللجنة الدستورية وفي الوقت الذي كانت فيه الخلافات تشتد حول هوية الدولة وعلاقة الدين بالسياسة، كان طالباني يطرح حلولاً وسطية توفق بين التوجهات العلمانية والإسلامية [٥٠]

لقد دافع بقوة عن "مدنية الدولة" مع احترام الهوية الإسلامية لغالبية الشعب العراقي معتبراً أن الدستور يجب أن يكون عقداً اجتماعياً يطمئن الأقليات ويحمي الأغلبية في آن واحد ولم يقتصر جهده على المواد المتعلقة بالفيدرالية فحسب، بل امتد ليشمل صياغة بنود السياسة الخارجية، والمحكمة الاتحادية، وضمانات الفصل بين السلطات [٥١]

٣- فلسفة "التوافق الدستوري" وإدارة الأزمات القانونية

تميزت مشاركة طالباني في هذه المرحلة بقدرته على فك "الاشتباكات الدستورية" بين الكتل الكبيرة ففي اللحظات التي وصل فيها الحوار إلى طريق مسدود (خاصة حول المادة ١٤٠ وتوزيع الثروات النفطية)، كان طالباني يستخدم لغة "المصلحة العليا" لإقناع الأطراف بتقديم تنازلات متبادلة [٥٢] كان يؤمن بأن الدستور ليس نصاً مقدساً غير قابل للتغيير، بل هو وثيقة حية يجب أن تنال رضا جميع المكونات لضمان ديمومة الدولة، وهو ما جعل دستور ٢٠٠٥ يحمل بصمات واضحة من فكره "التوافقي" الذي ميز مسيرته السياسية برمتها [٥٣]

المبحث الثالث

رئاسة الجمهورية وترسيخ السلم الأهلي (٢٠٠٥ – ٢٠١٤)

تمثل هذه الحقبة "العصر الذهبي" للدبلوماسية الرئاسية في العراق، اذ نجح طالباني في تحويل منصب رئاسة الجمهورية من منصب بروتوكولي إلى "مركز ثقل" لصناعة القرار الوطني.

أولا : انتخابه كأول رئيس كردي للعراق ودلالات ذلك سياسياً

إن وصول جلال طالباني إلى سدة رئاسة الجمهورية في السادس من نيسان عام ٢٠٠٥ لم يكن مجرد إجراء انتخابي داخل أروقة الجمعية الوطنية، بل كان حدثاً يحمل في طياته دلالات عميقة غيرت وجه العملية السياسية اذ مثّل انتخاب طالباني كسراً لنمط سياسي استمر لعقود طويلة في العراق، اذ كانت السلطة العليا حكراً على لون واحد أو توجه معين فبمجرد صعود شخصية كردية إلى أعلى هرم في السلطة الاتحادية أُعلن رسمياً عن انتهاء حقبة "الدولة القومية الضيقة" وبداية حقبة "الدولة التعددية التشاركية" [٥٤] هذه الخطوة أعطت رسالة تطمين قوية للمكونات العراقية كافة بأن "المواطنة" هي المعيار الأساسي، وأن أعلى منصب في الدولة متاح لجميع العراقيين بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية.

كما تجاوز انتخاب طالباني البعد الرمزي ليدخل في صلب الإستراتيجية السياسية فقد كان انتخابه ثمرة لـ "التحالف الكردستاني–الشيعي" في بداياته والذي سعى لتأسيس نظام قائم على التوافق والمشاركة بدلاً من التفرد [٥٥] وبوجود طالباني في قصر السلام، أصبح الكرد شركاء حقيقيين في حماية السيادة العراقية وليسوا مجرد معارضين من الأطراف، مما عزز من شعور الانتماء للوطن الواحد لدى الشارع الكردي، وفي الوقت نفسه، منح القوى العربية (الشيعية والسنية) حليفاً يتمتع بالمرونة والحكمة القانونية [٥٦]

اما على الصعيد الخارجي، كانت دلالات انتخابه تحمل طابعاً "تصحيحياً" لصورة العراق أمام العالم فوجود رئيس بمواصفات طالباني، الذي يجمع بين الثقافة القانونية واللغات المتعددة والتاريخ النضالي، ساهم في إعادة دمج العراق في محيطه العربي والإقليمي [٥٧] لقد استطاع طالباني أن يثبت للعالم أن العراق الجديد قادر على إنتاج نظام سياسي يحترم التنوع مما شجع الدول العربية والمجتمع الدولي على الانفتاح مجدداً على بغداد معتبرين وجوده "ضمانة" لاستقرار العملية الديمقراطية الناشئة [٥٨]

ومنذ اللحظات الأولى لتسنمه المنصب، حرص طالباني على ألا يكون رئيساً للكرد فقط، بل رئيساً لكل العراقيين. تجلى ذلك في خطابه المتوازن الذي كان يشدد فيه على "عراقية القرار"[٥٩] لقد أطال طالباني من أمد هذه المرحلة عبر ممارسة سياسة "تصفير الأزمات"، اذ جعل من مكتبه مقراً لحل النزاعات بين الكتل المتناحرة وهو ما أعطى لمنصب الرئيس ثقلاً معنوياً هائلاً وجعل من شخصيته "صمام أمان" يحول دون انزلاق البلاد نحو صدامات مجهولة النتائج في ظل ظروف أمنية كانت غاية في التعقيد [٦٠]

ثانيا : انتخاب جلال الطالباني رئيس للجمهورية العراقية

في زمن تولي الرئيس جلال طالباني اشرف على عملية الاستفتاء على الدستور العراقي الجديد الذي اقر في ٢٠٠٥ هذا الدستور ثبت نظام الحكم الاتحادي (الفيدرالي) وحدد صلاحيات الاقاليم وصاغ شكل الدولة العراقية الجديدة بعد سقوط حزب البعث عام ٢٠٠٣ [٦١] كما أجريت في ٣٠ / ١ / ٢٠٠٥ انتخابات فاز جلال طالباني بـ ٢٢٧ صوتاً من اصل ٢٥٧ ليصبح بذلك رئيس الجمهورية والولاية الثانية اعيد انتخابه لولاية ثانية في ١١ / نوفمبر / ٢٠١٠ من قبل مجلس النواب العراقي. [٦٢]

في حين شهد العراق خلال تلك السنوات واحدة من اصعب المحن في تاريخ العراق وهي حرب طائفية اندلعت شرارتها بعد تفجير ضريح الامامين العسكريين في سامراء عام ٢٠٠٦ اذا كان لرئيس طالباني جهود مكثفة خلال لقاءات واجتماعات الوطنية لتهدئة الاوضاع [٦٣]

ثالثا : جلال طالباني كوسيط بين الأطراف السياسية المتنازعة

شكلت شخصية جلال طالباني في مرحلة التأسيس (٢٠٠٣–٢٠٠٥) ركيزة أساسية لمنع إنزلاق العراق نحو الصدامات الأهلية المفتوحة إذ نجح في تقديم نفسه كشخصية توافقية وطنية مقبولة من الجميع مستثمراً رصيده النضالي وعلاقاته التاريخية مع قادة المعارضة بمختلف مشاربهم لتفكيك الأزمات على المستويات المختلفة مثل الوساطة على المستوى القومي (العربي – الكردي) اذ رغم خلفيته القومية الكردية أدرك طالباني مبكراً أن اندفاع بعض القيادات الكردية نحو الانفصال أو فرض شروط قاسية قد يجهض العملية السياسية الوليدة ويثير حفيظة المحيط العربي الإقليمي والمحلي [٦٤] لذا، قاد طالباني حراكاً دبلوماسياً مكثفاً داخل مجلس الحكم لتقريب وجهات النظر بين القوى العربية (الشيعية والسنية) والقوى الكردية لاسيما حول ملفات كركوك والمناطق المتنازع عليها، وحدود إقليم كردستان وقد تجسدت وسطيته في إقناع الأطراف كافة بصيغة "العراق الاتحادي الفيدرالي التعددي" كخيار وحيد يضمن حقوق الكرد دون المساس بسيادة العراق ووحدة أراضيه، معتبراً أن بغداد هي العمق الإستراتيجي للكرد [٦٥]

اما الوساطة على المستوى المذهبي (الشيعي – السني) فقد شهدت المدة (٢٠٠٣–٢٠٠٥) بدايات احتقان مذهبي خطير نتج عن اختلال موازين القوى وشعور بعض المكونات بالإقصاء من صياغة المشهد وهنا برز دور طالباني كحامٍ للتوازن الاجتماعي إذ قاد وساطة تاريخية بين القوى الشيعية البارزة (المتمثلة بالمجلس الأعلى وحزب الدعوة والتيار الصدري) وبين القوى والمراجع السنية (مثل هيئة علماء المسلمين والحزب الإسلامي العراقي) [٦٦]

وعمل طالباني على تقريب وجهات النظر أثناء صياغة قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية حيث تدخل شخصياً لفض الخلافات حول نسب التمثيل وحق الفيتو للأقاليم مؤكداً في خطاباته على ضرورة عدم تهميش أي مكون وضمان مشاركة السنة العرب في العملية السياسية كمفتاح للاستقرار الأمني.

اما الوساطة على المستوى الإثني ومكونات الداخل (التركمان والأقليات) اذ شكلت مدينة كركوك بؤرة صراع إثني وقومي محدم بين الكرد والعرب والتركمان بعد عام ٢٠٠٣ لم يتبنَّ طالباني خطاباً إقصائياً بل طرح رؤية شهيرة وصف فيها كركوك بأنها قدس كردستان وجسر التآخي الإثني [٦٧]

وعقد لقاءات موسعة مع الجبهة التركمانية العراقية والقيادات العشائرية العربية في الحويجة وكركوك لتهدئة الأوضاع مانعاً حدوث أي صدام مسلح في المدينة كما دافع بقوة عن حقوق الأقليات الدينية والإثنية كالكلدان والآشوريين والسريان والإيزيديين والصابئة لضمان تمثيلهم في لجنة صياغة الدستور والمؤسسات التنفيذية [٦٨]

ثالثا : دوره في مجال القضائي

شهدت المؤسسة القضائية العراقية في أعقاب أحداث عام ٢٠٠٣ محاولات حثيثة لإعادة الهيكلة والفصل عن السلطة التنفيذية بعد عقود من الهيمنة السياسية لنظام الحزب الواحد وبموجب الأمر رقم (٣٥) الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة أُعيد تأسيس مجلس القضاء الأعلى ليتولى الإشراف على إدارة شؤون العدالة بشكل مستقل[٦٩]

ورغم السعي لإبراز استقلالية القضاء في قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية إلا أن البيئة القضائية لم تكن بمعزل عن الضغوط والتجاذبات السياسية الطائفية والقومية المحتدمة في البلاد فضلاً عن التحديات الأمنية الكبيرة المتمثلة في استهداف القضاة واغتيالهم مما ألقى بظلاله على مناخ المحاكمات وجعلها ساحة لتبادل الاتهامات بين الأطراف المتنازعة[٧٠]

في سياق إرساء مبادئ العدالة الانتقالية ومحاسبة أركان النظام السابق على الانتهاكات الجسيمة، أصدر مجلس الحكم العراقي في ١٠ كانون الأول ٢٠٠٣ قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا المختصة بالجرائم ضد الإنسانية" [٧١] اذ جرت المحاكمة الأشهر في تاريخ العراق الحديث للرئيس الأسبق صدام حسين وعدد من معاونيه في قضيتين رئيستين هما: "قضية الدجيل" و"قضية الأنفال" ورغم محاولات إضفاء الطابع القانوني الصرف على سير الجلسات إلا أن المحاكمة واجهت انتقادات حقوقية دولية ومحلية تمحورت حول مدى توفر شروط المحاكمة

العادلة وتغيير القضاة المستمر بضغط من السلطة التنفيذية والتسييس الإعلامي الذي رافق مجريات السير في الدعوى [٧٢]

وبتاريخ ٥ تشرين الثاني ٢٠٠٦، أصدرت المحكمة حكمها القاضي بالإعدام شنقاً حتى الموت بحق صدام حسين في قضية الدجيل، وصودق عليه من قبل الهيئة التمييزية للمحكمة في ٢٦ كانون الأول من العام نفسه [٧٣]

وفي ذلك اجريت محاكمة الرئيس صدام حسين على جرائم ارتكبها بحق الشعب العراقي وقد تم تنفيذ حكم الاعدام بحق الرئيس صدام حسين في ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٦ ومن الجدير بالذكر ان الرئيس جلال طالباني رفض التوقيع على مرسوم الإعدام بنفسه وخول نوابه للقيام بذلك [٧٤] وتجلى موقف الرفض في قرار الاعدام مستنداً إلى معارضته الشخصية لعقوبة الاعدام وتوقيعه على وثائق دولية تدعو لالغائها ونزولاً لمبدأ الموقف. [٧٥] اما عن تفاصيل موقف الرفض:-

أ-الرفض المبدئي للتوقيع: أكد جلال طالباني في عدة تصريحات صحفية وإذاعية أنه لن يوقع على أي حكم بالإعدام حتى لو كلفه ذلك منصبه.

ب-البديل الدستوري: أكد جلال طالباني على أنه يمكنه الامتناع عن التوقيع أو تفويض أحد نائبيه (عادل عبد المهدي، وطارق الهاشمي) للتوقيع على القرار أو إحالته إلى مجلس الوزراء دون عرقلة تنفيذه قانونياً.

ت-التأكيد على التنفيذ: أوضح الرئيس جلال طالباني في تصريحه على أن رفضه الشخصي للتوقيع لا يعني منع تنفيذ الحكم لأن أحكام المحكمة الجنائية العليا الخاصة تعتبر قطعية ومنتهية ولا تحتاج بالضرورة لتوقيع رئيس الجمهورية لتنفيذها بعد استكمال مراحل التمييز .اذ يتبين من رفض الرئيس جلال طالباني أنه رجل مبدأ ولم يغره المنصب واحتفظ بالمبادئ رغم الضغوط السياسية. [٧٦]

رابعا : الاتفاقية الامنية ودوره في الانسحاب الامريكي ٢٠٠٨ – ٢٠١١

في عام ٢٠٠٨ تم توقيع اتفاقية صوفا التي نظمت وجود القوات الامريكية.

ومن أبرز بنود الاتفاقية الأمنية لعام ٢٠٠٨ : [٧٧]

أ-**انسحاب القوات الأمريكية:** انسحاب كافة القوات الأمريكية من المدن بحلول شهر حزيران عام ٢٠٠٩، وانسحاب الكامل من العراق بنهاية عام ٢٠١١.

ب-**الولاية القضائية:** خضوع المتعاقدين المدنيين والموظفين الأمريكيين للولاية القضائية العراقية في جرائم محددة خارج القواعد. [٧٨]

ت–**الأنشطة العسكرية:** تتطلب الأنشطة العسكرية الأمريكية موافقة الحكومة العراقية وتنسيقاً مشتركاً. [٧٩]

ث–**حضر استخدام الأراضي:** عدم استخدام أراضي العراق كمنطلق لضرب دول أخرى. [٨٠]

يتضح من الاتفاقية أعلاه هو تنظيم العلاقات بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الأمريكية اذ يقران أهمية تعزيز أمنهما المشترك والمساهمة في السلم والاستقرار الدوليين

ولغرض تعزيز علاقات الصداقة والتعاون بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الامريكية في المجالات كافة من أجل إعادة إعمار العراق تم عقد اتفاقية الإطار الاستراتيجي لعلاقة صداقة وتعاون بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الأمريكية وذلك بموجب القانون رقم (٥٢) لسنة ٢٠٠٨ وقد تضمنت هذه الاتفاقية قسماً تحت عنوان (التعاون في مجال انفاذ القانون والقضاء) وذلك في القسم الثامن من الاتفاقية والتي نصت ان يتفق الطرفان على التعاون من أجل:

أ–دعم وتطوير اندماج وأمن نظام العدالة الجنائية العراقي بما في ذلك الشرطة والمحاكم والسجون.

ب–تبادل الآراء وأفضل الممارسات المتصلة ببناء القدرات القضائية والتدريب بما في ذلك استمرار أنشطة التنمية المهنية لكل من القضاة والمحققين القضائيين وأفراد أمن النظام القضائي والموظفين الإداريين بالمحاكم. [٨١]

ت–تعزيز العلاقات بين أجهزة إنفاذ القانون والنظام القضائي لمواجهة الفساد والتهديدات الإجرامية المشتركة عبر حدود الدول مثل الارهاب والاتجار بالأشخاص والجريمة المنظمة والمخدرات وغسيل الأموال وتهريب الآثار وجرائم الحاسوب [٨٢]

اذ لعب الرئيس العراقي جلال طالباني دوراً سياسياً ودبلوماسياً بارزاً في إقرار الاتفاقية الأمنية والتي عرفت بـ "اتفاقية سحب القوات"، وتمثلت أبرز محاور دوره فيما يلي:

أ–**دعم المصادقة والتوقيع:** اذ دعم الرئيس جلال طالباني التوقيع وذلك بعد إقرارها من قبل مجلس النواب العراقي في ٢٧ / ١١ / ٢٠٠٨.

ب–**الدعم الدبلوماسي:** عمل الرئيس جلال طالباني على حشد الدعم للاتفاقية من خلال عقد لقاءات مستمرة مع الإدارة الأمريكية، ومن ذلك اجتماعه مع الرئيس الأمريكي جورج بوش عام ٢٠٠٨، اذ اكد على عزم الحكومة العراقية على ابرام الاتفاقية. [٨٣]

ت–دعم التعديلات والمطالب الحكومية ومنها:

• دعم ومساندة حكومة نوري كامل المالكي: ففي شهر ١١ / ٢٠٠٨ عندما طلبت الحكومة العراقية برئاسة نوري كامل المالكي إجراء تعديلات على بنود الاتفاقية، أعلن الرئيس جلال طالباني دعمه الكامل لهذه التعديلات.

•أجرى اتصالات مع السفير الأمريكي في بغداد (رايان كروكر) والإدارة الأمريكية لدعم مطالب الحكومة العراقية بهدف الوصول إلى صيغة نهائية ترضي كافة الأطراف السياسية.

• تقريب وجهات النظر: أسهم طالباني في تقريب وجهات النظر بين الكتل السياسية العراقية المختلفة التي اختلفت آراؤها حول مسألة بقاء القوات الأمريكية [٨٤]

اذ وفي عام ٢٠١١ اكتمل الانسحاب الامريكي الكامل من العراق في نهاية عام ٢٠١١ وهو الحدث الذي اعتبره كثيرون استعادة للسيادة الوطنية الكاملة وبداية مرحلة جديدة من الاعتماد الذاتي على القوات العراقية.[٨٥]

خامسا : سياسة "صمام الأمان" ودوره في تقريب وجهات النظر بين الكتل المتصارعة

لم يكن منصب رئاسة الجمهورية في عهد جلال طالباني مجرد موقع تشريفي أو بروتوكولي، بل تحول بفضل "كاريزما" طالباني وخبرته التفاوضية إلى مؤسسة وطنية لإدارة الأزمات الكبرى ففي ذروة الاحتقان الطائفي (٢٠٠٦–٢٠٠٨)، برز طالباني كشخصية عابرة للمكونات. لقد رفض الانحياز لطرف دون آخر، واستخدم قصر السلام كمنصة لعقد "اللقاءات الرمزية" التي كانت تجمع قادة الكتل المتناحرة في أحلك الظروف [٨٦] لم يكتفِ طالباني بالدعوة للتهدئة، بل كان يطرح حلولاً عملية لتقليل الاحتقان، معتبراً أن وحدة العراق هي الخط الأحمر الذي لا يمكن تجاوزه، وهو ما منحه لقب "الأخ الأكبر" لجميع السياسيين العراقيين على اختلاف مشاربهم [٨٧]

كما شهدت الساحة السياسية العراقية انسدادات عديدة حول القوانين الجدلية (مثل قانون الانتخابات وقانون النفط والغاز) هنا، كانت تظهر قدرة طالباني "القانونية" في تفكيك العقد فكان يبتكر مخارج دستورية تسمح للجميع بالخروج بصورة "الرابح" [٨٨] لقد تميزت فلسفته السياسية بمبدأ "شد الحبل دون قطعه"، اذ كان يمارس ضغوطاً هادئة لإقناع الأطراف بضرورة التنازل من أجل المصلحة العامة، مانعاً بذلك انهيار الحكومة أو تعطل البرلمان في محطات تاريخية حرجة[٨٩]

كما مارس طالباني دور "الحامي للدستور" ليس بصفته نصاً جامداً بل كعقد اجتماعي حي كان يرفض التوقيع على القرارات التي يشعر أنها قد تؤدي إلى تهميش مكون معين أو تخل بالتوازن الوطني [٩٠] كما لعب دوراً حاسماً في صياغة "علاقة متوازنة" مع دول الجوار، مانعاً

تحول العراق إلى ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية بقدر الإمكان، ومؤكداً أن استقرار العراق يبدأ من تماسك جبهته الداخلية قبل كل شيء [٩١]

كما لم تكن مبادراته مجرد ردود أفعال بل كانت رؤية مؤسساتية اذ أطلق سلسلة من الحوارات الوطنية التي تهدف إلى وضع "مواثيق شرف" بين القوى السياسية هذه المبادرات ساهمت في خفض سقف المطالب المتطرفة واستبدالها بلغة "المصلحة المشتركة" لقد أثبتت التجربة أن غياب طالباني عن المشهد في فترات مرضه كان يؤدي فوراً إلى تصاعد حدة الخلافات، مما يؤكد أن دوره كان يمثل "حلقة الوصل" الوحيدة التي كانت تحافظ على توازن المركب السياسي العراقي [٩٢]

سادسا : الازمة الصحية لجلال طالباني

في نهاية عام ٢٠١٢، تعرض طالباني لأزمة صحية حادة استدعت نقله لتلقي العلاج في ألمانيا مما أدخل البلاد في حالة من "الترقب القلق" لم يكن الغياب مجرد غياب لرئيس جمهورية، بل كان غياباً لـ "المهندس" الذي يمتلك مفاتيح التهدئة [٩٣] وبمجرد ابتعاد طالباني عن بغداد، بدأت جدران الثقة بين الكتل بالانهيار سريعاً؛ اذ فقدت الساحة السياسية الطرف الذي كان يمتلك الجرأة والمقبولية لجمع المتناقضين على طاولة واحدة، مما أدى إلى تفاقم الأزمات السياسية التي مهدت الطريق لاحقاً لظهور تحديات أمنية كبرى. [٩٤]

كما أثبتت فترة غياب طالباني أن الاستقرار في العراق كان يعتمد بشكل كبير على "الكاريزما الشخصية" والقدرة التفاوضية للفرد أكثر من اعتماده على قوة المؤسسات فبدون "مام جلال"، عجزت القوى السياسية عن إيجاد بديل يمتلك نفس الوزن المعنوي والقانوني [٩٥] هذا الفراغ أدى إلى انسدادات دستورية متكررة، وتراجعت لغة الحوار لصالح لغة التصعيد، وهو ما أكد لاحقاً أن طالباني لم يكن رئيساً عابراً، بل كان ركيزة أساسية في هيكل الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣، اذ كان غيابه إيذاناً بنهاية مرحلة "التوافقات الكبرى" ودخول البلاد في نفق التجاذبات الحادة[٩٦]

اذ عانى الطالباني في السنوات الاخيرة من حياتة من مشاكل صحية على اثرها دخل الى مدينة الحسين الطبية في تاريخ ٢٥ \ ١٢ \ ٢٠٠٧ بعد وعكة صحية اصابته واجريت له عملية جراحية للقلب في الولايات المتحدة في شهر ٨ \ ٢٠٠٨ وفي نهاية عام ٢٠١٢ غادر العراق للعلاج في المانيا من جلطة اصيب به دخل على اثرها في غيبوبة وكان قبل ذلك يتلقى العلاج في مدينة الطب في بغداد على يد فريق طبي متخصص ومكث في المانيا نحو عام ونصف حتى عاد للعراق في تموز ٢٠١٥ وخلفه بعد ذلك فواد معصوم اذ حتى في فترات

مرضه، ظل اسم طالباني حاضراً كرمز للوحدة الوطنية وعند رحيله الرسمي في عام ٢٠١٧، أدرك العراقيون بمختلف انتماءاتهم حجم الخسارة ، اذ اعلن التلفزيون العراقي الرسمي في يوم ٣ ١١ ٢٠١٧ الموافق ١٣ محرم ١٤٣٩ خبر وفاة رئيس الجمهورية العراقي جلال طالباني وقد توفي في مستشفى بالعاصمة الالمانية برلين اذ يتلقى العلاج عن عمر ناهز الرابعة والثمانين عن مرض العضال والذي عانه منه طوال خمسة سنوات فقد رحل الرجل الذي كان يرى في التنوع قوة لا ضعفاً إن دراسة أثر غيابه الصحي تعطي الباحثين درساً في أهمية "القيادة المرنة" في المجتمعات الانتقالية، وكيف يمكن لشخصية واحدة أن تمسك بخيوط السلم الأهلي في بلد يعاني من تشققات بنيوية عميقة [٩٧]

الاستنتاجات

١–لعب جلال طالباني دوراً بارزاً في صياغة الدستور العراقي.

٢–نجاح جلال طالباني في حفظ وضمان حقوق جميع المكونات عند توليه رئاسة الجمهورية.

٣–استطاع أن يطلع الرأي العام العالمي على القضية الكردية ويحول ملفها إلى ملف دولي عبر شبكات الإعلام الدولية.

٤–إن منصب رئاسة الجمهورية العراقية خلق توازناً بين جميع مكونات الشعب.

٥–يتميز جلال طالباني بالدبلوماسية وروح المرح والظرافة في علاقاته مع زملائه من الكتل السياسية.

٦–تميز جلال طالباني بكاريزما عالية في علاقته مع دول الجوار فكان رجلاً مفاوضاً مكن العراق من استعادة دوره الدولي.

٧–لم يوقع جلال طالباني على حكم الإعدام صدام حسين رغم المجازر والإبادة الجماعية التي مورست ضد الأكراد فهذا يدل على أن شخصية جلال طالباني مسالمة لا تحمل الحقد والضغينة على أحد حتى مع أعدائه.

٨–استطاع جلال طالباني أن يكون علاقات طيبة مع جميع الدول بما فيها العربية والأجنبية وكان له الفضل الكبير في الاتفاقية الأمنية.

الهوامش

[١] كمال مظهر أحمد، كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى، ترجمة محمد الملا عبد الكريم، ط٢، بغداد، ١٩٨٤، ص ٥٤.

[٢] كمال مظهر أحمد، المصدر نفسه، ص ٥٨.

[٣] توماس بوا، مع الأكراد، ترجمة: آواز ژه نكنه، سلسلة الكتب التاريخية، وزارة الإعلام، مديرية الثقافة الكردية العامة، مطبعة دار الجاحظ، بغداد ١٩٧٠، ص ٦.

[٤] مينورسكي، باحث روسي.

[٥] توماس بوا، المصدر السابق، ص ١٩.

[٦] توماس بوا، المصدر نفسه، ص ١٣٠.

[٧] د. شيرزاد النجار، أكراد الشرق الأوسط وحلم الانفصال: دراسة في الجيوبولتيك والسياسة الدولية، مجلة دورية تصدر عن مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية ، العدد ١٦ ، تشرين الثاني ، ٢٠١٧ ، ص ١٨٣ ، ص ١٩٢.

[٨] المصدر نفسه ، ص ١٨٤.

[٩] المصدر نفسه ، ص ١٨٥

[١٠] د. شيرزاد النجار، مصدر سابق، ص ١٨٦

[١١] صلاح رشيد ، حوار العمر مذكرات الرئيس جلال طالباني ، رحلة ستون عاما من جبال كردستان الى قصر السلام ، ترجمة شيرزاد ، بيروت ، الدار العربية للعلوم ، اب ٢٠١٨ ، ص ٣٠ .

[١٢] صلاح رشيد ، مصدر سابق ، ص٣٠ .

[١٣] عماد علي، جلال طالباني: القائد ورئيس الجمهورية (دراسة في الفكر والممارسة السياسية)، ط١، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ٢٠١١، ص. ٢٤.

[١٤] حملة الانفال: هي جريمة نفذها نظام البعث ضد المواطنين المدنيين الكرد وتضرر بها عدد من المواطنين المسيحيين وقراهم وكنائسهم واستمرت من تاريخ ٢٢ شباط ١٩٨٨ لغاية ٦ أيلول من العام نفسه للمزيد ينظر عبد المنصور بارزاني، الابادة الجماعية البارزانيون في معسكر قوشتبة التجمعي ١٩٨٣، ص ١٦.

[١٥] موسوعة الجزيرة نت ، جلال طالباني ، سيرة شاملة

[١٦] موسوعة بريتانيكا (Britannica) ، سيرة ذاتية توثق مسيرته من الحزب الديمقراطي الى رئاسة العراق

[١٧] جلال طالباني ، كردستان والحركة القومية الكردية ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧١ ، ص ١

[١٨] جمال عبد الناصر (١٩١٨ – ١٩٧٠): رئيس جمهورية مصر العربية الأسبق (١٩٥٦ – ١٩٧٠) وأحد أبرز قادة المد القومي العربي وحركة عدم الانحياز في القرن العشرين. تميزت علاقته بالقضية الكردية بالانفتاح؛ حيث التقى جلال طالباني في الستينيات ونصحه بتعريف الرأي العام العربي بنضال الأكراد من منظور تقدمي، مؤكداً على حل قضيتهم تحت مظلة دولة عراقية موحدة.

[١٩] جلال طالباني ، المصدر نفسه ، ص ٢

[٢٠] نوري شاويس، مذكرات سياسي كردي: مسيرة الحركة الكردية في العراق، ط٢، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٨٨.

[٢١] عزيز الحاج، القضية الكردية في العشرينات: دراسة تاريخية وسياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٤، ص ١٥٦.

[٢٢] مسعود محمد، إلى جلال طالباني: رسائل في الفكر والسياسة، مطبعة كوران، أربيل، ١٩٩٦، ص ٤٢.

[٢٣] عمار علي السمر، جلال طالباني ودوره في السياسة العراقية، ط١، دار الرافدين، بيروت، ٢٠١٨، ص ٤٥.

[٢٤] نوشيروان مصطفى أمين، حول حافة الثورة: مذكرات، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٥، ص ١١٢.

[٢٥] فالح عبد الجبار، القضية الكردية في العراق: جذورها وآفاقها، معهد الدراسات الإستراتيجية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٢١٠.

[٢٦] غسان العطية، العراق: البحث عن الهوية، معهد الدراسات الإستراتيجية، لندن، ٢٠٠٨، ص ١٦٢.

[٢٧] حامد البياتي، من القهر إلى الحرية: المعارضة العراقية حتى عام ٢٠٠٣، ط١، دار آشور، بغداد، ٢٠١٤، ص ٢٠٥.

[٢٨] ليث عبد الحسن، المعارضة العراقية في المنفى: ١٩٩٠–٢٠٠٣، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٦، ص ٩٥.

[٢٩] عمار علي السمر، جلال طالباني ودوره في السياسة العراقية، مرجع سابق، ص ٨٩.

[٣٠] صلاح رشيد، حوار العمر: مذكرات الرئيس جلال طالباني (رحلة ستون عاماً من جبال كردستان إلى قصر السلام)، ترجمة: شيرزاد، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٨، ص ص. ١٤٢–١٤٥.

[٣١] صلاح رشيد، مصدر سابق ، ص ٢١١

[٣٢] عمار علي السمر، مصدر سابق ، ص ١٦٥.

[٣٣] مسعود بارزاني، بارزاني والحركة التحررية الكردية: ثورة كولان وأحداث عام ١٩٩١، ج٥، أربيل: مطبعة روكسانا، ٢٠٢١، ص ص ١١٢–١١٥.

[٣٤] غسان شربل، العراق من صدام إلى طالباني: شهادات ومحاضر سرية، ط١، بيروت: دار رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠١٤، ص ٢٨٧.

[٣٥] نصير العاني، رئاسة الجمهورية في العراق: تجربة جلال طالباني، ط١، بغداد: دار الذاكرة، ٢٠١٧، ص ١٩٤.

[٣٦] محضر اجتماع وفد جمهورية العراق برئاسة فخامة الرئيس جلال طالباني مع العقيد معمر القذافي، قمة سرت العربية، ليبيا، آذار ٢٠١٠ (أرشيف ديوان رئاسة الجمهورية العراقية).

[٣٧] محمود تركي الربيعي ، موقع القدس العربي ، امام جلال الصوفي الذي تحول الى رئيس للعراق، مقال منشور ١٤ / ٨ / ٢٠٢٠.

[٣٨] ابحاث استراتيجية، ملف خاص عن السياسة الخارجية العراقية، مجلة دورية تصدر عن مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، العدد التاسع، أيار ٢٠٠٥، بغداد، ص ٥٣.

[٣٩] محمود تركي الربيعي ، مصدر سابق

[٤٠] بول بريمر، عام قضيتُه في العراق: النضال من أجل بناء غدٍ واعد، ترجمة: عمر الأيوبي، ط١، بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٦، ص ص. ٥٥–٦٢.

[٤١] فالح عبد الجبار، الدولة والمجتمع المدني في العراق: من الثورة إلى الاحتلال، ط١، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١١، ص ١٨٤.

[٤٢] علي علاوي، احتلال العراق: ربح الحرب وخسارة السلام، ترجمة: أحمد الساعدي، ط١، بغداد: دار السطور، ٢٠١٥، ص ص. ٢٤١-٢٤٥.

[٤٣] غسان العطية، مصدر سابق ، ص ٩٣

[٤٤] نصير العاني، مصدر سابق ، ص ٧٨

[٤٥] برهم صالح، العراق: تحديات التأسيس وآفاق المستقبل، دار الحكمة، لندن، ٢٠١٠، ص ٧٥.

[٤٦] بول بريمر، عام قضيتُه في العراق: النضال من أجل بناء غدٍ مرجُوّ، ترجمة: فؤاد عبد الرزاق، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٦، ص ١٩٢.

[٤٧] سعدون حمادي، التجربة السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨، ص ١١٤.

[٤٨] زهير كاظم عبود، لمحات من دستور العراق الجديد، ط١، دار الأضواء، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٤٢.

[٤٩] محمد شريف، التحول الديمقراطي في العراق: دراسة في الأطر القانونية، مكتبة القانون المقارن، بغداد، ٢٠١١، ص ٨٨.

[٥٠] فؤاد معصوم، قصة كتابة الدستور العراقي: شهادة وتوثيق، دار المدى، بغداد، ٢٠١٣، ص ١٠٥.

[٥١] المصدر نفسه، ص ١٢٠.

[٥٢] علي المؤمن، سنوات صناعة الدستور العراقي، مركز دراسات العراق، بيروت، ٢٠١٥، ص ٢١٤.

[٥٣] جلال طالباني، كلمات في الدستور والديمقراطية، مطبعة الاتحاد، السليمانية، ٢٠٠٦، ص ١٥.

[٥٤] حسن العلوي، عراق جلال طالباني: رؤية في التحولات السياسية، ط١، دار الكنوز، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٥٤.

[٥٥] عبد الحسين شعبان، العراق: الدستور والدولة المنقوصة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢، ص ١٨٢.

[٥٦] عمار علي السمر، جلال طالباني ودوره في السياسة العراقية، مرجع سابق، ص ١٣٠.

[٥٧] رائد فهمي، المسار الديمقراطي في العراق بعد ٢٠٠٣، مطبعة الرواد، بغداد، ٢٠١٦، ص ٩٢.

[٥٨] عدنان محمد، رؤساء العراق المعاصرون: جلال طالباني أنموذجاً، دار الفكر، عمان، ٢٠١٨، ص ٢١٠.

[٥٩] جلال طالباني، خطابات الرئاسة: من أجل العراق الجديد، منشورات رئاسة الجمهورية، بغداد، ٢٠٠٨، ص ١٢.

[٦٠] المصدر نفسه، ص ٣٤.

[٦١] جمهورية العراق ، دساتير العراق ، دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥.

[٦٢] موسوعة الجزيرة نت، القسم السياسي جلال طالباني توثيق انتخابه عام ٢٠٠٥ واعادة انتخابه عام ٢٠١٠.

[٦٣] حدث في ٢٢ فبراير ٢٠٠٦

[٦٤] غسان شربل، مصدر سابق ، ص ٣١٥.

[٦٥] نصير العاني، مصدر سابق ، ص ٨٩.

[٦٦] علي علاوي، احتلال العراق: ربح الحرب وخسارة السلام، ترجمة: أحمد الساعدي، ط١، بغداد: دار السطور، ٢٠١٥، ص ٣٤٢.

[٦٧] صلاح رشيد، مصدر سابق ، ص ٢٩٨.

[٦٨] فالح عبد الجبار، مصدر سابق ، ص ٧٤.

[٦٩] مدحت المحمود، القضاء في العراق: مسيرة قرن، ط١، بغداد: المكتبة القانونية، ٢٠١٢، ص ١٧٤.

[٧٠] علي علاوي، مصدر سابق ، ص ٣٨٥.

[٧١] وقائع جريدة الوقائع العراقية، قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥، العدد ٤٠٠٦، في ٢٠٠٥/١٠/١٨ (المعدل لقانون مجلس الحكم لعام ٢٠٠٣).

[٧٢] طارق عزيز وآخرون، محاكمة صدام حسين: رؤية قانونية وسياسية، تقديم: عبد الحسين شعبان، بيروت: دار الطليعة، ٢٠٠٨، ص ص. ٩٢-٩٥.

[٧٣] قرار المحكمة الجنائية العراقية العليا، الهيئة الجنائية الأولى، الجناية رقم ١/ج أولى/٢٠٠٥ (قضية الدجيل)، صادر بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٥.

[٧٤] الجزيرة نت

[٧٥] الجزيرة نت، تصريحات جلال طالباني بتاريخ ١٨ / ٤ / ٢٠٠٥.

[٧٦] صحيفة الشرق الأوسط، أرشيف نركال كيت، شبكة بوابة نركال الإخبارية، كيت ٧ / ١٢ / ٢٠٠٦. info@nirgalgate.com

[٧٧] وقائع جريدة الوقائع العراقية، قانون تصديق اتفاقية سحب القوات الأمريكية من العراق وتنظيم أنشطتها، رقم (٥١) لسنة ٢٠٠٨، العدد ٤١٠٢، الصادر في ٢٠٠٨/١٢/١٥، ص ١.

[٧٨] المصدر نفسه، المادة ١٢

[٧٩] المصدر نفسه، المادة ٤

[٨٠] الوقائع العراقية ، الجريدة الرسمية لجمهورية العراق ، العدد ٤١٩ ، ٢٠١١\٥\٢٣.

[٨١] جمهورية العراق، نص اتفاقية سحب القوات الأمريكية (صوفا)، المنشور في جريدة الوقائع العراقية، العدد ٤١٠٢، ٢٠٠٨، المادة ٢٤

[٨٢] موقع النزاهة: https://www.nazaha.iq

[٨٣] صحيفة الشرق الأوسط، بتاريخ ٨ حزيران عام ٢٠٠٨، لقاء الرئيس الأمريكي جورج بوش ودعم طالباني لإقرار الاتفاقية.

[٨٤] صحيفة البيان، تاريخ ١٥ تشرين الثاني عام ٢٠٠٨، مقال بعنوان "طالباني يدعو بوش للمساعدة في تعديل الاتفاقية الأمنية".

[٨٥] حكومة جمهورية العراق ، اتفاقية سحب القوات الامريكية ، اتفاقات الإطار الاستراتيجي بغداد ٢٠٠٨

[٨٦] نصير العاني، رئاسة الجمهورية في العراق: تجربة جلال طالباني، ط١، دار الذاكرة، بغداد، ٢٠١٧، ص ١٤٢.

[٨٧] عمار علي السمر، جلال طالباني ودوره في السياسة العراقية، مرجع سابق، ص ١٥٨.

[٨٨] طارق حرب، التطورات الدستورية في العراق، مكتبة الصباح، بغداد، ٢٠١٣، ص ٢١٠.

[٨٩] المصدر نفسه، ص ٢٢٥.

[٩٠] محمود عثمان، من أوراق السياسة الكردية والعراقية، مطبعة أربيل، ٢٠١٥، ص ٣٠٤.

[٩١] إياد علاوي، بين المحطات: مذكرات في السياسة العراقية، دار المدى، بغداد، ٢٠١٩، ص ١٨٨.

[٩٢] جلال طالباني، خطابات في السلم الأهلي والوئام الوطني، منشورات رئاسة الجمهورية، بغداد، ٢٠١١، ص ٤٥.

[٩٣] رعد الدوري، الأزمات السياسية في العراق المعاصر، دار المرتضى، بغداد، ٢٠١٥، ص ١١٢.

[٩٤] المصدر نفسه، ص ١٢٥.

[٩٥] عدنان محمد، رؤساء العراق المعاصرون: جلال طالباني أنموذجاً، مرجع سابق، ص ٢٤٠.

[٩٦] عرفان قانعي فرد، سيرة جلال طالباني: نهاية الحقبة الذهبية، مطبعة السليمانية، ٢٠١٨، ص ٣١٥.

[٩٧] هاشم الشماع، القيادة السياسية في العراق: دراسة في الشخصية والأداء، مكتبة النهضة، بغداد، ٢٠١٩، ص ٢٠٤.

المصادر

أولاً: الكتب

١–إياد علاوي، بين المحطات: مذكرات في السياسة العراقية، دار المدى، بغداد، ٢٠١٩.

٢–برهم صالح، العراق: تحديات التأسيس وآفاق المستقبل، دار الحكمة، لندن، ٢٠١٠.

٣–بول بريمر، عام قضيتُه في العراق: النضال من أجل بناء غدٍ مرجُوّ، ترجمة: فؤاد عبد الرزاق، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٦.

٤–توماس بوا، مع الأكراد، ترجمة: آواز ژه نكنه، سلسلة الكتب التاريخية، وزارة الإعلام، مديرية الثقافة الكردية العامة، مطبعة دار الجاحظ، بغداد، ١٩٧٠.

٥–جلال طالباني، خطابات الرئاسة: من أجل العراق الجديد، منشورات رئاسة الجمهورية، بغداد، ٢٠٠٨.

٦–جلال طالباني، خطابات في السلم الأهلي والوئام الوطني، منشورات رئاسة الجمهورية، بغداد، ٢٠١١.

٧–جلال طالباني، كردستان والحركة القومية الكردية، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧١.

٨–جلال طالباني، كلمات في الدستور والديمقراطية، مطبعة الاتحاد، السليمانية، ٢٠٠٦.

٩–حامد البياتي، من القهر إلى الحرية: المعارضة العراقية حتى عام ٢٠٠٣، ط١، دار آشور، بغداد، ٢٠١٤.

١٠–حسن العلوي، عراق جلال طالباني: رؤية في التحولات السياسية، ط١، دار الكنوز، بيروت، ٢٠٠٧.

١١–رعد الدوري، الأزمات السياسية في العراق المعاصر، دار المرتضى، بغداد، ٢٠١٥.

١٢–زهير كاظم عبود، لمحات من دستور العراق الجديد، ط١، دار الأضواء، بيروت، ٢٠٠٦.

١٣–سعدون حمادي، التجربة السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨.

١٤–صلاح رشيد، حوار العمر مذكرات الرئيس جلال طالباني، رحلة ستون عاما من جبال كردستان الى قصر السلام، ترجمة شيرزاد، بيروت، الدار العربية للعلوم، اب ٢٠١٨.

١٥–طارق حرب، التطورات الدستورية في العراق، مكتبة الصباح، بغداد، ٢٠١٣.

١٦–عبد الحسين شعبان، العراق: الدستور والدولة المنقوصة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢.
١٧–عدنان محمد، رؤساء العراق المعاصرون: جلال طالباني أنموذجاً، دار الفكر، عمان، ٢٠١٨.
١٨–عرفان قانعي فرد، سيرة جلال طالباني: نهاية الحقبة الذهبية، مطبعة السليمانية، ٢٠١٨.
١٩–عزيز الحاج، القضية الكردية في العشرينات: دراسة تاريخية وسياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٤.
٢٠–علي المؤمن، سنوات صناعة الدستور العراقي، مركز دراسات العراق، بيروت، ٢٠١٥.
٢١–عمار علي السمر، جلال طالباني ودوره في السياسة العراقية، ط١، دار الرافدين، بيروت، ٢٠١٨.
٢٢–غسان العطية، العراق: البحث عن الهوية، معهد الدراسات الإستراتيجية، لندن، ٢٠٠٨.
٢٣–فالح عبد الجبار، القضية الكردية في العراق: جذورها وآفاقها، معهد الدراسات الإستراتيجية، بيروت، ٢٠٠٤.
٢٤–فؤاد معصوم، قصة كتابة الدستور العراقي: شهادة وتوثيق، دار المدى، بغداد، ٢٠١٣.
٢٥–كمال مظهر أحمد، كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى، ترجمة محمد الملا عبد الكريم، ط٢، بغداد، ١٩٨٤.
٢٦–ليث عبد الحسن، المعارضة العراقية في المنفى: ١٩٩٠–٢٠٠٣، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٦.
٢٧–محمد شريف، التحول الديمقراطي في العراق: دراسة في الأطر القانونية، مكتبة القانون المقارن، بغداد، ٢٠١١.
٢٨–محمود عثمان، من أوراق السياسة الكردية والعراقية، مطبعة أربيل، ٢٠١٥.
٢٩–نصير العاني، رئاسة الجمهورية في العراق: تجربة جلال طالباني، ط١، دار الذاكرة، بغداد، ٢٠١٧.
٣٠–نوري شاويس، مذكرات سياسي كردي: مسيرة الحركة الكردية في العراق، ط٢، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٤.
٣١–نوشيروان مصطفى أمين، حول حافة الثورة: مذكرات، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٥.
٣٢–هاشم الشماع، القيادة السياسية في العراق: دراسة في الشخصية والأداء، مكتبة النهضة، بغداد، ٢٠١٩.
٣٣–رائد فهمي، المسار الديمقراطي في العراق بعد ٢٠٠٣، مطبعة الرواد، بغداد، ٢٠١٦.

ثانياً: الرسائل والاطاريح

١.مسعود محمد، إلى جلال طالباني: رسائل في الفكر والسياسة، ، جامعة أربيل ، مطبعة كوران، أربيل، ١٩٩٦.

ثالثاً: المجلات والمقالات

١–ابحاث استراتيجية، ملف خاص عن السياسة الخارجية العراقية، مجلة دورية تصدر عن مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، العدد التاسع، أيار ٢٠٠٥، بغداد.

٢–د. شيرزاد النجار، أكراد الشرق الأوسط وحلم الانفصال: دراسة في الجيوبولتيك والسياسة الدولية، مجلة دورية تصدر عن مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، العدد ١٦، تشرين الثاني، ٢٠١٧.

رابعاً: القوانين والوثائق الرسمية

١–جمهورية العراق، دساتير العراق، دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥.

٢–حكومة جمهورية العراق، اتفاقية سحب القوات الامريكية، اتفاقات الإطار الاستراتيجي بغداد ٢٠٠٨.

٣–الوقائع العراقية، الجريدة الرسمية لجمهورية العراق، العدد ٤١٩، ٢٠١١\٥\٢٣.

خامساً: المواقع الإلكترونية والصحف

١-الجزيرة نت، تصريحات جلال طالباني بتاريخ ١٨ / ٤ / ٢٠٠٥.

٢-صحيفة البيان، تاريخ ١٥ تشرين الثاني عام ٢٠٠٨، مقال بعنوان "طالباني يدعو بوش للمساعدة في تعديل الاتفاقية الأمنية".

٣-صحيفة الشرق الأوسط، أرشيف نركال كيت، شبكة بوابة نركال الإخبارية، كيت ٧ / ١٢ / ٢٠٠٦.

٤-صحيفة الشرق الأوسط، بتاريخ ٨ حزيران عام ٢٠٠٨، لقاء الرئيس الأمريكي جورج بوش ودعم طالباني لإقرار الاتفاقية.

٥-قسمه عزيز فرج، جريمة الانفال بين مطالبات بالتعويض وكشف مصير المفقودين، مقال منشور، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، قسم ادارة الازمات، ١٧/٤/٢٠٢٤.

٦-محمود تركي الربيعي، موقع القدس العربي، امام جلال الصوفي الذي تحول الى رئيس للعراق، مقال منشور ١٤ / ٨ / ٢٠٢٠.

٧-موسوعة الجزيرة نت، القسم السياسي جلال طالباني توثيق انتخابه عام ٢٠٠٥ واعادة انتخابه عام ٢٠١٠.

٨-موسوعة الجزيرة نت، جلال طالباني، سيرة شاملة.

٩-موسوعة بريتانيكا (Britannica)، سيرة ذاتية توثق مسيرته من الحزب الديمقراطي الى رئاسة العراق.

١٠-موقع النزاهة: https://www.nazaha.iq

Sources

First: Books

-١Iyad Allawi, Between the Stations: Memoirs on Iraqi Politics, Dar Al-Mada, Baghdad, 2019.

-٢Barham Salih, Iraq: Challenges of Establishment and Prospects for the Future, Dar Al-Hikma, London, 2010.

-٣Paul Bremer, My Year in Iraq: The Struggle to Build a Hopeful Tomorrow, translated by Fouad Abdul-Razzaq, Arab Book House, Beirut, 2006.

-٤Thomas Bois, With the Kurds, translated by Awaz Jhe Nkena, Historical Books Series, Ministry of Information, General Directorate of Kurdish Culture, Dar Al-Jahiz Press, Baghdad, 1970.

-٥Jalal Talabani, Presidential Speeches: For a New Iraq, Publications of the Presidency of the Republic, Baghdad, 2008.

-٦Jalal Talabani, Speeches on Civil Peace and National Harmony, Publications of the Presidency of the Republic, Baghdad, 2011.

-٧Jalal Talabani, Kurdistan and the Kurdish National Movement, Dar Al-Tali'ah, Beirut, 1971.
-٨Jalal Talabani, Words on the Constitution and Democracy, Al-Ittihad Press, Sulaymaniyah, 2006.
-٩Hamid Al-Bayati, From Oppression to Freedom: The Iraqi Opposition until 2003, 1st ed., Ashur Publishing House, Baghdad, 2014.
-١٠Hassan Al-Alawi, Jalal Talabani's Iraq: A Vision of Political Transformations, 1st ed., Al-Kunuz Publishing House, Beirut, 2007.
-١١Raad Al-Douri, Political Crises in Contemporary Iraq, Al-Murtada Publishing House, Baghdad, 2015.
-١٢Zuhair Kadhim Aboud, Glimpses of the New Iraqi Constitution, 1st ed., Al-Adwaa Publishing House, Beirut, 2006.
-١٣Saadoun Hammadi, The Political Experience in Iraq after 2003, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2008.
-١٤Salah Rashid, A Lifetime Dialogue: Memoirs of President Jalal Talabani, A Sixty-Year Journey from the Mountains of Kurdistan to the Peace Palace, translated by Sherzad, Beirut, Arab House For Science, August 2018.
-١٥Tariq Harb, Constitutional Developments in Iraq, Al-Sabah Library, Baghdad, 2013.
-١٦Abdul Hussein Shaaban, Iraq: The Constitution and the Incomplete State, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2012.
-١٧Adnan Muhammad, Contemporary Iraqi Presidents: Jalal Talabani as a Model, Dar Al-Fikr, Amman, 2018.
-١٨Irfan Qani Fard, The Biography of Jalal Talabani: The End of the Golden Era, Al-Sulaimaniyah Press, 2018.
-١٩Aziz Al-Hajj, The Kurdish Question in the 1920s: A Historical and Political Study, Arab Foundation for Studies and Publishing, Beirut, 1984.
-٢٠Ali Al-Mu'min, The Years of Making the Iraqi Constitution, Center for Iraqi Studies, Beirut, 2015.
-٢١Ammar Ali Al-Samar, Jalal Talabani and His Role in Iraqi Politics, 1st ed., Dar Al-Rafidain, Beirut, 2018.
-٢٢Ghassan Al-Attiyah, Iraq: The Search for Identity, Institute for Strategic Studies, London. 2008.
-٢٣Faleh Abdul-Jabbar, The Kurdish Question in Iraq: Its Roots and Prospects, Institute for Strategic Studies, Beirut, 2004.
-٢٤Fuad Masoum, The Story of Writing the Iraqi Constitution: Testimony and Documentation, Dar Al-Mada, Baghdad, 2013.
-٢٥Kamal Mazhar Ahmed, Kurdistan in the Years of the First World War, translated by Muhammad Al-Mulla Abdul-Karim, 2nd edition, Baghdad, 1984.
-٢٦Laith Abdul-Hassan, The Iraqi Opposition in Exile: 1990-2003, Arab Center for Research and Policy Studies, Doha, 2016.
-٢٧Muhammad Sharif, Democratic Transition in Iraq: A Study in Legal Frameworks, Comparative Law Library, Baghdad, 2011.
-٢٨Mahmoud Othman, From the Papers of Kurdish and Iraqi Politics, Erbil Press, 2015.

-٢٩Naseer Al-Ani, The Presidency of the Republic in Iraq: The Experience of Jalal Talabani, 1st edition, Dar Al-Dhakira, Baghdad. 2017.
-٣٠Nuri Shawis, Memoirs of a Kurdish Politician: The Kurdish Movement in Iraq, 2nd ed., Dar al-Farabi, Beirut, 2004.
-٣١Nawshirwan Mustafa Amin, On the Brink of Revolution: Memoirs, Dar al-Farabi, Beirut, 2005.
-٣٢Hashim al-Shamma, Political Leadership in Iraq: A Study of Personality and Performance, al-Nahda Library, Baghdad, 2019.
34-Raed Fahmi, The Democratic Path in Iraq After 2003, al-Rawad Press, Baghdad, 2016.
Second: Letters and Dissertations
.١Masoud Muhammad, To Jalal Talabani: Letters on Thought and Politics, University of Erbil, Kuran Press, Erbil, 1996.
Third: Journals and Articles
.١Strategic Research, Special File on Iraqi Foreign Policy, a periodical published by the Biladi Center for Strategic Studies and Research, Issue 9, May 2005, Baghdad.
.٢Dr. Sherzad Al-Najjar, The Kurds of the Middle East and the Dream of Secession: A Study in Geopolitics and International Politics, a periodical published by the Biladi Center for Strategic Studies and Research, Issue 16, November 2017.
Fourth: Laws and Official Documents
.١Republic of Iraq, Iraqi Constitutions, Constitution of the Republic of Iraq 2005.
.٢Government of the Republic of Iraq, Agreement on the Withdrawal of US Forces, Strategic Framework Agreements, Baghdad 2008.
.٣Iraqi Gazette, Official Gazette of the Republic of Iraq, Issue 419, May 23, 2011.
Fifth: Websites and Newspapers
-١Al Jazeera Net, statements by Jalal Talabani, dated April 18, 2005.
-٢Al Bayan Newspaper, dated November 15, 2008, article entitled "Talabani Calls on Bush to Help Amend the Security Agreement".
-٣Asharq Al-Awsat Newspaper, Narkal Kit Archive, Narkal News Portal Network, Kit, December 7, 2006.
-٤Asharq Al-Awsat Newspaper, dated June 8, 2008, meeting with US President George Bush and Talabani's support for ratifying the agreement.

-٥Qasma Aziz Faraj, "The Anfal Crime: Between Demands for Compensation and Revealing the Fate of the Missing," published article, Center for Strategic Studies, University of Karbala, Crisis Management Department, April 17, 2024.
-٦Mahmoud Turki Al-Rubaie, Al-Quds Al-Arabi website, "Imam Jalal Talabani: The Sufi Who Became President of Iraq," article published August 14, 2020.
-٧Al Jazeera Net Encyclopedia, Political Section: Jalal Talabani, Documenting His Election in 2005 and Re-election in 2010.
-٨Al Jazeera Net Encyclopedia, Jalal Talabani: A Comprehensive Biography.
-٩Britannica Encyclopedia, Biography Documenting His Journey from the Democratic Party to the Presidency of Iraq.
-١٠Integrity website: https://www.nazaha.iq